النظام المحاسبي الموحد

Unified Accounting System

محتويات منهج النظام المحاسبي الموحد:

١- النظام المحاسبي الموحد (مقدمة ، الأهداف الدليل، المستحدثات)

٢- حسابات الموجودات الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ (ح١١ و ح١٢)

طرق الحصول على الموجودات الثابتة :

شراء الموجودات الثابتة :

١- الشراء من السوق المحلية.

٢- الشراء من السوق الخارجية.

ثانيا: التبرعات والهدايا(سجلات الجهة المتبرعة والجهة المتبرع لها) .

ثالثا: التصنيع داخل المنشاة.

رابعا: التمويل المركزي.

خامسا: المصروفات الايرادية المؤجلة

سادسا: شطب وبيع الموجودات الثابتة

٣ – حسابات المخزون (ح/ ١٣)

١- مقدمة عن حسابات المخزون،

٢- شراء مخزون المستلزمات السلعية من السوق المحلية.

٣- مخزون المخلفات والمستهلكات.

٤- مخزون البضائع بغرض البيع.

٥- مخزون الإنتاج التام وغير التام وأعمال تحت التنفيذ / بضاعة أخر المدة.

٤- القروض والاستثمارات

١- القروض الممنوحة والمستلمة

٢- الاستثمارات المالية.

٥ - الحسابات المدينة والدائنة المتنوعة

- النقدية والمخزنية المصاريف المستحقة والمدفوعة مقدما

- الإيرادات المستحقة والمستلمة مقدما .

- طلبات التعويض

- الفرو قات.

٦- السلف والنقود

٧-حسابات الاستخدامات

٨- الموارد

النظام المحاسبي الموحد Unified Accounting System

الأسبوع الأول /

أولا: النظام المحاسبي الموحد

ثانيا: الدليل المحاسبي

ثالثا : المستحدثات في النظام المحاسبي الموحد

أولا: النظام المحاسبي الموحد

مقدمة : إن الفكر المحاسبي ظل يستأثر الاهتمام من زاوية المنفعة لرجل الأعمال ، مما ولد الضرورة لاستحداث تشريعات محاسبية غايتها وحدة المفاهيم والإجراءات وتنظيمها بالشكل الذي يسهم في تنظيم العمل المحاسبي ويعنى بالمستلزمات الأولية الأساسية للأغراض الاقتصادية .

وبذلك برزت فكرة النظام المحاسبي الموحد لدي الدول الرأسمالية والاشتراكية ، ووفقا لمتطلبات النظم الاقتصادية لهذه الدول وحاجاتها من اجل ما يلي:

١-توفير أوسع قاعدة من البيانات والمعلومات .

٢- التحديد الدقيق للمفاهيم ومعانيها .

٣- المساعدة في التحليل .

٤- تثبيت الأسس في التقييم للمركز المالي .

٥-الحد من التهرب الضريبي .

٦- المساهمة في دراسة وتقييم المشاريع بشكل دقيق .

٧- تحديد دقة العلاقة بين المشروع والدولة .

٨ -المساهمة في توفير فرص العمل وحرية الاختيار وانتقال العاملين في النشاط المحاسبي .

٩- توفير الوقت والجهد في التدريب عند التعيين وللممارسين في العمل . مما سبق فان النظام المحاسبي الموحد يعد تطورا عمليا للعمل المحاسبي لما يقوم به المحاسب ، وعمليا في النظرية المحاسبية لما يجب ان يقوم به المحاسب خدمة للوحدة الاقتصادية .

ان اول ظهور للنظام المحاسبي الموحد كان في فرنسا عام ١٩٤٦ ثم ظهر في بريطانيا عام ١٩٥٤ وفي روسيا حيث ان النظام الاشتراكي يعتمد اعتمادا كليا على مبدأ التخطيط الشامل لكافة القطاعات والنشاطات ، مما يتطلب توحيد الأساليب المستخدمة لاستخراج البيانات والمعلومات المحاسبية مع ضرورة تطبيق نظام محاسبي موحد في كافة نشاطات القطاع العام .

ومن الدول العربية التي ظهر فيها النظام المحاسبي الموحد مصر حيث طبق النظام فيها عام ١٩٥٠ ، وسوريا طبق النظام عام ١٩٧٤ ، أما في العراق فكان أول قانون يصدر هو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ ، وفي سنة ١٩٧١ تم تطبيق النظام المحاسبي الموحد على المؤسسات العامة للغزل والنسيج وسنة ١٩٧٢ الزم بتطبيقه على كافة المشاريع الإنتاجية ، وفي سنة ١٩٧٣ طبق على مستوى وزارة الصناعة ، وسنة ١٩٧٧ صدر قرار بتطبيقه على وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، وعمم أخيرا على كافة المشاريع الاقتصادية .

إن النظام المحاسبي الموحد ليس فرعا جديدا من فروع المحاسبة بل هو حلقة من حلقات تطورها بحيث يجعل من البيانات والمعلومات التي توفرها تتعدى احتياجات الوحدة الاقتصادية الى احتياجات اطراف اخرى ابرزها اجهزة التخطيط والحسابات القومية والاجهزة الضريبية ، ذلك ان النظام المحاسبي

الموحد لايخرج في تعريفه عن تعريف المحاسبة الا في مجال فرض التوحيد للقواعد والاسس التي يستند اليها في تسجيل العمليات المالية وتبويبها واعداد الحسابات الختامية والكشوفات المالية.

التوحيد المحاسبي : يعني التحدث بلغة محاسبية مشتركة للتعبير عن نشاط مالي معين وتحديد نتيجة هذا النشاط في فترة محددة .

مجالات التوحيد المحاسبي:

١- توحيد الدليل المحاسبي:- يستخدم هذا الدليل في عملية إثبات الأحداث المالية كمرشد يضمن مجموعة من الحسابات ذات الرموز الرقمية.

٢- توحيد الأسس والقواعد والمبادئ المحاسبية:- لغرض إزالة اثر تعديل البدائل ضمن الأسس والقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فقد حدد النظام المحاسبي الموحد الأسس والقواعد الواجبة الإتباع في العمل المحاسبي لغرض الحصول على بيانات مالية متجانسة صالحة لعمليات المقارنة والتقيم .

٣- توحيد الحسابات الختامية والكشوفات المالية والموازنات التخطيطية وأسس إعدادها ، لضمان الحصول على بيانات موحدة متجانسة.

٤- توحيد السنة المالية :- ألزم النظام المحاسبي الموحد كافة الوحدات المالية أن تكون المدة المالية تبدأ من ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ لغرض القضاء على عدم تجانس الفترات.

بالإضافة إلى:

- توحيد المجموعة الدفترية والمستندية.

- أسلوب القيد المزدوج بموجب النظام المحاسبي الموحد يختلف عن الطريقة الاعتيادية المتبعة في المحاسبة المالية ، حيث يثبت القيد على عدة مستويات تحليلية ابتداء .

أهداف النظام المحاسبي الموحد:

١- إنتاج وعرض بيانات مالية واضحة ودقيقة عن طريق استقراء المجموعة المستندية والتقارير المالية.

٢- حماية أموال المشروع والرقابة عليها.

٣- أن يكون العائد من تطبيق النظام اكبر من تكاليفه .

٤- تسهيل فاعلية الوحدات الاقتصادية المختلفة عن طريق توفير المعلومات لها

سمات النظام المحاسبي الموحد :

١- إتباع أساس الاستحقاق في إثبات الأحداث المالية.

٢- الفصل بين النشاط الجاري والنشاط الاستثماري (الحسابات ٢٦٥،١٦٥،٢٦١،١٦١)

٣- التقسيم القطاعي للمعاملات (اشتراكي ، خاص ، مختلط ، تعاوني ، خارجي).

٤- ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات على المستوى القومي.

٥- التميز بين الموجودات الثابتة المستخدمة فعلا في الإنتاج وبين تلك التي في مرحلة الإعداد والتهيئة أي قبل الاستخدام. بين حسابي ١١ و ١٢ .

ثانيا: الدليل المحاسبي :

١-تعريف الدليل المحاسبي :عرف النظام المحاسبي الموحد دليل الحسابات بانه الوعاء الذي يضم جميع المسميات المحاسبية الواردة إجماليا في الحسابات التي تمثل الميزانية والحسابات الختامية و وهو بهذا يعبر عن الهيكل العام الذي يحصر كل الحسابات التي تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي للوحدة

٢-أهداف الدليل المحاسبي :

يهدف الدليل إلى جملة من الأغراض المتعددة لخدمة الإدارات كافة بمختلف مستوياتها حيث تختلف هذه الأغراض نوعا وتفصيلا حسب احتياجات إدارة الوحدة من بيانات محاسبية ، ومن مجمل الأهداف التي يحققا الدليل المحاسبي :

- اختصار الوقت والجهد عن طريق تركيز الحسابات عند الحاجة .

- يساعد على تبويب العمليات لغرض تجميع الحسابات وترحيلها .
- زيادة القدرة في الضبط الداخلي .
- سهولة توحيد التوجيهات المحاسبية بين الوحدات .
- تسهيل عملية تزويد المستويات الإدارية العليا وعلى نطاق الحسابات القومية بالمعلومات الموحدة لأغراض المقارنة
- تمكين استخدام المكننة عن طريق أرقام الدليل .
- تسهل مهمة الرقابة والتدقيق وفحص الحسابات .
- يمكن أجهزة الدولة لعملية التخطيط وموازنة الهيكل الاقتصاد

٣-كيفية إعداد دليل الحسابات

تعتبر الدراسات الشاملة للنشاطات الاقتصادية المختلفة للقطاعات و هي العامل الأساسي في وضع الصورة الشاملة لمن سيدخل نظمه المحاسبية بعملية التوحيد و حيث تعبر هذه الدراسات عن حجم وطبيعة النشاط المالي والاقتصادي وفيما يلي إيجاز لأهم القواعد التى يمكن ان تتبع عند إعداد الدليل المحاسبي :

* تجميع الحسابات المتشابهة وذات الطبيعة الواحدة في حسابات إجمالية وحسابات عامة وحسابات فرعية .

* هي الحد تأخذ الوحدات إعداد الأدلة المحاسبية الخاصة بها من الدليل المحاسبي الموحد حسب ما تتطلبه طبيعة نشاطها مع اعتبار الدليل المحاسبي الموحد هو المرجع الأساسي .

* شمول كافة الحسابات بالدليل على حسابات تفصيلية بحيث تمكن من الاختيار ما يتناسب مع طبيعة العملية المحاسبية .

* من القواعد العامة (حسب الدليل المحاسبي الموحد لجامعة الدول العربية) هو عدم وجود الرقم (٠) صفر في أي مستوى من المستويات .

* تثبيت أرقام الدليل مع ترك أرقام حسابات غير مسماة لتستعمل في الأغراض الخاصة .

* توجيه ملاحظة ان مكونات الدليل الأدنى.

٤- الإطار العام للدليل المحاسبي الموحد مستوى الدليل

أنواع الحسابات:

المستوى الأول	**الحسابات الإجمالية .**
المستوى الثاني	**الحسابات العامة .**
المستوى الثالث	**الحسابات المساعدة .**
المستوى الرابع	**الحسابات الفرعية .**
المستوى الخامس	**الحسابات الجزئية .**
المستوى السادس	**الحسابات التحليلية .**

ثالثا : المستحدثات في النظام المحاسبي الموحد:

اوجد النظام المحاسبي الموحد مجموعة من الحسابات غير متعارف عليها في المحاسبة المالية لإغراض الرقابة والتخطيط والحسابات القومية ، ولا تؤثر هذه الحسابات على النتيجة النهائية لإعمال الوحدة الاقتصادية خلال السنة المالية وذلك بسبب الأثر المتعادل لهذه الحسابات على طرفي حساب النشاط الجاري ، ولهذا سميت هذه المجموعة من الحسابات بالحسابات المتقابلة المدينة/١٩ والحسابات المتقابلة الدائنة /٢٩ . أي أن لكل حساب من هذه الحسابات له حساب أخر يقابله بنفس المبلغ وبرصيد معاكس